الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات
دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

مورادتهتان
أستاذ محاضر
جامعة المدية
Mtahtane2003@yahoo.com

رضوان بن عروس
طالب دكتوراه
جامعة المدية
Rida26benarous@gmail.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات، من خلال انعكاس قيام التبادل الدولي، و تحرير التجارة الخارجية، والمزايا التي من الممكن اكتسابها من الانفتاح التجاري، وقد توصلنا من خلال دراستنا القياسية بالاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة معنوية ايجابية واضحة بين معامل الانفتاح التجاري وكل من الحساب الجاري وميزان المدفوعات ككل، بينما لا توجد علاقة تأثير بين معامل الانفتاح التجاري وحساب رأس المال.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، ميزان المدفوعات ، الحساب الجاري، حساب رأس المال نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Abstract:

This study examines the impact of trade openness on the balance of payments by reflecting international exchange, liberalizing foreign trade and the advantages that can be gained from trade openness. The results of the estimate showed that, positive correlation between the trade openness Indicator and the current account and balance of payments as a whole, While there is no correlation between trade openness Indicator and capital account.

Keywords: trade openness, balance of payments, current account, capital account, multiple linear regression model.

مقدمة:

اتّجهت الجزائر مباشرة بعد استقلالها نحو تَبني نظام اقتصادي موجه، قائم على أساس تَدخل الدولة في كل النشاطات الاقتصادية باعتبارها المسئول الوحيد على تَمويل الاقتصاد، حيث حقق لها هذا التوجه، بعض النتائج الجيدة في المرحلة الأولى لبرامجها التنموية ساعدها على ذلك الارتفاع الذي عرفتهُ أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي مكّنها من تحسين مدَاخيلها وكذا شروط الاستدانة المُيسّرة من الخارج.

لكن سرعان ما بدأ هذا النمط الاقتصادي يكشفُ عن بَوادر الضُعف مُنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، على الرغم من محاولة السلطات آنذاك إيجاد الحلول اللاّزمة، من خلال الشُروع في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، لكن لم تستطع هذه الإصلاحات تحقيق الغايات المرجوة وهذا بفعل عوامل داخلية متمثلة أساسا في محدودية استراتيجية التَنمية المتبعة التي ارتكزت على سياسات التصنيع بإحلال الواردات، وحماية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتوجيهها نحو تَحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، والاعتماد الشبه الكلي على مداخيل تصدير المحروقات، علاوة على عوامل خارجية والمتمثلة أساسا في الأزمة النفطية لسنة 1986 وما تبعها من انخفاض الكبير في المداخيل المالية للجزائر.

هذه الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات إلى غاية التسعينيات دفعتها إلى ضرورة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بتنفيذ برامج جديدة للإصلاح الاقتصادي تهدف أساسا إلى استرجاع التوازن والاستقرار الداخلي والخارجي بحيث تضمنت بشكل عام توجهاً نحو اقتصاد السوق بتقليص هيمنة القطاع العام على الاقتصاد والتوجه أكثر نحو القطاع الخَاص، إلى جانب رَفع القيود على المبادلات التجارية، وتشجيع الاستثمار الموجه نحو التصدير، كما قامت بتوقيع اتفاقيات للشراكة على المستوى الإقليمي والعالمي.

فالانفتاح التجاري لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل معطى واقعي يُوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

- **إشكالية الدراسة:**

نسعى من خلال هذا البحث إلى توضيح أثر الانفتاح التجاري على هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال الإجابة على التسؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)؟

و تنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ❖ ماذا نعني بالانفتاح التجاري؟ وما هي طرق قياسه ؟.
- ❖ ما هي وضعية ميزان المدفوعات خلال مسار الانفتاح التجاري ؟.
- ❖ ما جدوى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال مسار الانفتاح ؟.

- **منهج الدراسة:**

سنعتمد في دراستنا هذه على **المنهج الوصفي** في استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، كما نستخدم **المنهج التحليلي** لإبراز وتحليل واقع ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك خلال مسار الانفتاح التجاري خلال الفترة (1990-2013)، لما لها من أهمية في تحليل و استنباط بعض القضايا، و ذلك من خلال إبراز الظواهر والمعطيات الاقتصادية، ثم محاولة استقرائها وتحليلها من خلال الأرقام والإحصائيات التي توفرت لدينا، **والمنهج القياسي** لقياس العلاقة أو أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات- الخلفية النظرية-

1- مفهوم الانفتاح التجاري و مؤشرات قياسه:

لقد حدث تطور كبير في مفهوم الانفتاح التجاري وتعددت محاولات تعريفه وفقاً للتوجُهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى لإنتشار مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، و على العموم فإن من أهم تعاريف الانفتاح التجاري نذكر:

- الانفتاح التجاري حسب (Bragwati-Krueger)[1] هو تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم، وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا، أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.
- الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط[2] هو تلك السياسة التي تؤدي التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.
- حسب الخبير الاقتصادي أحمد فاروق غنيم* فإن مفهوم تحرير التجارة الخارجية يرتبط في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنخفضة أو المنعدمة، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما، ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع وأشمل، بحيث يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية، والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها؛ مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي

نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب عديدة لا ترتبط بالضرورة بالتعريفة الجمركية[3].

من جانب أخر يُقياس الانفتاح التجاري بعدة مؤشرات، تهدف إلى تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح و إما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدولة المعنية، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

- **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي**: يتبين من خلال درجة الانفتاح الاقتصادي أهمية التجارة الخارجية (مجموع الصادرات و الواردات الوطنية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام)، ويُسمى هذا المؤشر بمُعدل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، ويُبين أيضا درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، و يعبر عليه رياضيا كما يلي : $F=\frac{\sum(X+M)}{PIB}$

حيث: X: تُمثل الصادرات، Y: تُمثل الواردات، PIB : يُمثل الناتج الداخلي الخام.

- **مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية**[4]: يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية، مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة، أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها عدداً قليلاً من السلع هي في غالبيتها سلع أولية، وتُصدر في مُعظمها للدول المتقدمة، وبالتالي فإن زيادة التركيز السلعي يزيد من تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة، هذا ويمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي من مقاييس التبعية، وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60% فإن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بالمقاومة ضد أي إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة، وخصوصا عندما تكون السلعة المصدرة من النوع الذي يغلب عيه طابع التقلبات الحادة في أسعارها، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية، ولقياس التركيز السلعي يستخدم معامل جيني-هيريشمان وهو أكثر المقاييس الشائعة للاستخدام قياس التركيز السلعي للصادرات الوطنية، ويُمكن التعبير عن هذا المؤشر على النحو التالي:

$$CC=\left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]^{1/2}$$

حيث أن: CC مؤشر التركيز السلعي للصادرات، Xit صادرات الدولة من السلعة i خلال الفترة (t) ، Xt مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t).

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية**[5]: يقيس مُؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تُصدرها، ومن المعروف أن الدول النامية هي مصدرة للمواد الأولية والدول الصناعية هي المُستورد الأكبر لتلك الدول، وبالتالي فإن الدول النامية تتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول المتقدمة، وكذلك تتأثر الدول النامية بالأحداث السياسية التي تطرأ

على الدول المستوردة لصادراتها، وبالتالي فإن قضية التركيز الجغرافي لصادرات الوطنية هي مشابهة تماما لقضية التركيز السلعي، وبالتالي لقياس التركيز الجغرافي لصادرات الوطنية نستعمل نفس

المقياس المستخدم في التركيز السلعي: $$CP = \left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$$

حيث: CP: التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، Xit: الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t ، Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t .

- **مؤشر التبادل التجاري:** رياضياً يُعبر مُؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة واردتها أي:

مؤشر التبادل التجاري= (الرقم القياسي للسعر وحدة الصادرات/ الرقم القياسي للسعر وحدة الواردات)* 100.

- **قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب (Edward 1998):** يُعتبر النموذج المركب لـ Edward 1998 ، أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بتقييم وقياس الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edward أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو، ولهذا اقترح Edward مُؤشراً يرتكز على فرضية أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج، وقد استخدم Edward المؤشرات الموجود من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مركب، يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى تصنف بوجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وهي موزعة كالآتي:

  - مؤشر sache-warner؛
  - مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987؛
  - مؤشر البواقي لـ learnner 1988؛
  - التعريفة المتوسطة على الواردات؛
  - المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛
  - مؤشر تفاوت المؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة؛
  - معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارية على التجارة الخارجية؛
  - ومؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف وولف Wolf 1993.

وقد قام Edward بجمع كل هذه المُؤشرات في مُؤشر واحد لغرض تباين مختلف مظاهر السياسة التجارية، أي أن المؤشر المركب دالة لـ (Sache-Warner-علاوة الصرف- التعريفة المتوسطة - الحصص- مؤشر وولف...)، لذا ذهب Edward في تفسير مؤشر الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد مبدأ ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% وهو نفس مذهب Sache-Warner إلا أن النسبة أكبر

من ذلك 40% إما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edward أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، وبالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

2- مفهوم ميزان المدفوعات و هيكله:

فيما يخص ميزان المدفوعات فيعرفه صندوق النقد الدولي على أنه:" هو عبارة عن بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة "[6] ، ووفقا لنظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات يسجل لكل مُعامَلة قَيدان، أي مجموع القيود المدينة يساوي مجموع القيود الدائنة.

ويُعرض ميزان المدفوعات في شكل جدول مقسم عموديا إلى قسمين، عمود أيمن تحصل الدولة من خلاله على مقبوضات (أي جانب الدائن) وعمود أيسر تدفع الدولة من خلاله مدفوعات إلى غيرها من الدول (أي الجانب المدين)، أما أفقيا فإنّه يقسم إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المعاملات المعنية وعلاقاتها بالاقتصاد الوطني، حيث تتمثل في حسابين هما الحساب الجاري وحساب رأس المال بالإضافة إلى بند السهو والخطأ.

ثالثا: منهجية الدراسة القياسية

1- فترة الدراسة و مصادر البيانات :

تمتد فترة الدراسة من سنة (1990-2013)، ويُعلل اختيار هذه الفترة بالضبط لأنها تُعتبر الانطلاقة الفعلية لعملة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وقد قمنا بتجميع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من المصادر التالية:

- ✓ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية العربية (1990-2013)؛
- ✓ قاعدة بيانات البنك الدولي .
- ✓ التقارير السنوية لبنك الجزائر؛
- ✓ الديوان الوطني للاحصائيات.

2- تقديم النماذج وتعريف المتغيرات:

نستخدم في هذه الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير أثر الانفتاح التجاري على كل من ميزان المدفوعات (BP)، و الحساب الجاري (CA)، و ميزان حساب رأس المال ($CapA$) ، و بالتالي تأخذ النماذج المستخدمة في هذه الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$BP_t = B_0 + B_1 open_t + B_2 exchange_t + u_t \dots\dots (1)$$
$$CA_t = B_0 + B_1 open_t + B_2 exchange_t + u_t \dots\dots (2)$$
$$CapA_t = B_0 + B_1 open_t + B_2 exchange_t + u_t \dots\dots (3)$$

حيث:

BP: ميزان المدفوعات بالمليون دولار.

CA: الحساب الجاري بالمليون دولار.

$CapA$: حساب رأس المال بالمليون دولار.

$open$: معدل الانفتاح التجاري كنسبة مئوية.

$Exchange$: يمثل سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة الدولار الأمريكي.

B_0, B_1, B_2: تمثل معلمات النموذج.

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

u_t: حد الخطأ.

المتغيرات التابعة: وتتمثل في كل من ميزان المدفوعات، الحساب الجاري و حساب رأس المال ، مُعبراً عنهم بالمليون دولار أمريكي.

المتغيرات المستقلة: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **نسبة الانفتاح التجاري:** وهو يقيس أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، والذي يتمثل في مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز $open$.
- ✓ **سعر الصرف:** وهو سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة الدولار الأمريكي ويرمز له بالرمز exchange.

يعرض الجدول رقم (01) بالملحق الأول تطور المتغيرات السسابقة و منه نلاحظ ما يلي:

سجل الميزان التجاري فائضاً طيلة فترة الدراسة بإستثناء سنوات(1995-1994-1993) التي شهد فيها عجزاً، فمع بداية المرحلة في سنة 1991 قدر رصيد الميزان التجاري بـ 4178 مليون دولار، واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1992، حيث قدر بـ (3200 مليون دولار) وهي الفترة التي تميزت بتراجع الدولة عن إدارة التجارة الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص، أما سنتي (1995،1994) فعرف فيها الميزان التجاري عجزا قدر بـ (260،9075) مليون دولار على التوالي، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة التي رفعت من تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي، وكذلك بسبب دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للإعادة الجدولة[7]، وبعد ذلك عاد الميزان التجاري ليسجل فائضا من جديد منذ بداية سنة 1996 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات، بعد أن ارتفعت أسعار النفط إلى 21. 7 دولار للبرميل وانكماش في الواردات بـ 10%، غير أنه انخفض نوعا ما في سنة 1998 بسبب تدهور أسعار النفط التي بلغت 12. 9 دولار للبرميل، واستمر الميزان التجاري ليشهد فائضاً متزايداً حيث بلغ سنة 2003 مبلغ قدره 11140 مليون دولار وهي سنة احتلال الأمريكي للعراق والتي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط، في سنة 2008 وصلت قيمة الفائض إلى 40577 م دولار وسنة 2009 بـ 7798 ويفسر هذا الانخفاض بالأزمة العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية، وارتفعت من جديد في سنة 2010 بقيمة 18298 مليون دولار بسبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك.

إن التطورات التي عرفها الميزان التجاري لم تكن بالمثل في حساب رأس المال حيث يلاحظ من الجدول رقم(01)، أن حساب رأس المال استمر في التراجع خلال الفترة 1990-1998، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة التي بلغت 4. 6 مليار دولار في سنة 1994 في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والاتفاق على إعادة جدولة الديون مع نادي باريس** ولندن***.

ولقد استمر حساب رأس المال في التراجع حتى بلغ أقصاه في سنة 2006 بـ10134 مليون دولار، وهذا نتيجة زيادة التدفقات بالاتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية ولجوء الجزائر لإعادة الجدولة[8] وكذلك السداد المسبق للديون الخارجية والمقدرة بـ12. 9 مليار دولار، في حين سجل فائضاً ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3. 5 مليار دولار في سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي بلغت 1. 77 مليار دولار في نفس السنة.

عموما يمكن القول أن الجزائر بلد مستورد لرؤوس الأموال الأجنبية، ويرجع الرصيد السالب في حساب رأس المال إلى الأسباب التالية[9]:

- ثقل الديون الخارجية بالإضافة إلى أعباء الدين المترتبة عليها؛
- توجيه الإيرادات المهمة من الصادرات إلى تسديد الديون الخارجية وخدمة الدين؛
- اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية من أجل الاقتراض؛
- ضعف الاحتياطات من الصرف الأجنبي.

لا تزال تطورات القطاع الخارجي تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر للقطاع المحروقات على الصادرات، فتشكل الصادرات من المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، فظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية وظاهرة بشكل جلي على مختلف أرصدة ميزان المدفوعات، حيث نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا ما بين سنة (1990-1999) ماعدا في كل من سنتي (1997-1991) التي سجلت فائضا بقيمة (260،2240) مليون دولار على التوالي، وهذا بسبب الفائض الكبير الذي سجله الميزان التجاري تبعا للارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات، وتحسن أسعار النفط، من جهة أخرى سجل عجزا كبيرا في سنتي (1995-1994) بقيمة (5135،7010) مليون دولار على التوالي، بسبب العجز الضخم الذي سجله الميزان التجاري وحساب رأس المال في هذين السنتين تزامنا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي الذي كان بدايته في سنة 1994، كما حقق أيضا ميزان المدفوعات عجزا خلال السنتين (1999-1998) بـ(450،260)مليون دولار على التوالي أما خلال الفترة (2012-2000) حقق فائضا، حيث سجل في سنة 2000 فائضا قدره 9020 مليون دولار أمريكي، ثم تضاعف سبع مرات تقريبا ليصل أعلى قيمة له في سنة 2008 بـ636809 مليون دولار ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3759 مليون دولار، ثم عاد للارتفاع من جديد في سنة 2011 إلى 20230 م دولار؛ نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال الفترة (2012-2009) نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2008-2003)مما يجعل السياسات

الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

يسمح قياس الانفتاح التجاري في الجزائر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال الفترة (1990-2013) من جهة، ومعرفة علاقة تأثير مؤشرات الانفتاح التجاري على أدائها الاقتصادي من جهة أخرى، وقد تم الاعتماد على مؤشر الانفتاح الاقتصادي للوقوف على مدى الانفتاح الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي عرف تذبذبا مستمرا خلال الفترة (1990-2000)، ويرجع ذلك إلى التذبذب الحاصل في كل من الصادرات والواردات من سنة لأخرى، حيث نجد أحيانا زيادة في الصادرات وتراجع في الواردات أو العكس، وقد أخذهما نفس الاتجاه من التطور ولكن بدرجات متفاوتة، فبعدما كانت درجة الانفتاح تقدر بـ 35. 05% قفزت إلى مستوى 47. 5% و45. 53% على التوالي نتيجة لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية تبنتها الجزائر.

وبقيت درجة الانفتاح التجاري في الجزائر في تزايد مستمر، إذ بلغت مستوى 63. 94% سنة 2005 ، وخلال السنوات (2007، 2008، 2009)، كانت درجة الانفتاح التجاري (64,10%)، (68,18%) و (59,77%)، على التوالي، وفيما يخص سنة 2008 فإنه يعود إلى النمو الكبير في الواردات، بالإضافة إلى أنها تزامنت مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقدم مفاوضات الجزائر مع المنتظمة العالمية للتجارة، أما خلال الفترة(2010-2013) فإنها في ثبات مستمر عند 59%.

يتضح لنا من التحليل السابق أن درجة الانفتاح التجاري تابعة لعوامل خارجية تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعم الاستقرار خاصة خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي، كما ارتبطت بتغيرات أسعار الصرف، وبما أن الصادرات الجزائرية تتعلق بدرجة كبيرة بالمحروقات، فإن هذا يُؤثر على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسية، مما لا يعكس بشكل جيد درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.

النتائج

1- أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2013).

باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و بالاعتماد على برنامج(**SPSS**19) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري، و كانت النتائج كالتالي:

$$CA = -24559 + 667.669\ open - 9.073\ exchange$$
$$(-3.885)\quad (4.492)\quad (-0.105)$$

$$F=14.509 \quad DW=1.594 \quad R2=0.58 \quad N=24$$

$$\bar{R}^2 = 0.54$$

يتضح من نتائج التقدير ما يلي:

- تدل قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.58$ أن 58% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري بميزان المدفوعات مفسرة بواسطة الانفتاح التجاري وسعر الصرف، والباقي 42% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا دليل على أن الانفتاح التجاري وسعر الصرف له دور كبير في تفسير التقلبات الحادثة في قيمة الميزان التجاري.
- نلاحظ من النتائج أيضاً أن القيمة المحسوبة لفيشر F بلغت 14,509 في حين بلغت القيمة الجدولية $F_{tab} = 3.47$ ، ومنه فإن نتيجة الاختبار هي رفض الفرضية 0 أي أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 58.0\%$ هي قيمة موضوعية وتصلح كمقياس للتقدير فاعلية جودة التمثيل ومنه قبول نموذج الدراسة وهناك على الاقل متغير مستقل من المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع المعبر عن أثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف على الحساب الجاري.
- بالنسبة للحد الثابت B_0 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 3.885$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_0 يساوي 0.01 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة 1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_0 لها معنوية إحصائية.
- بالنسبة لمعامل الانفتاح التجاري B_1 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 4.492$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_1 يساوي 0.00 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_1 لها معنوية احصائية.
- بالنسبة للمعامل سعر الصرف B_2 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 > T_{cal} = 0.105$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_2 يساوي 0.917 أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية البديلة 1 ونقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_2 ليس لها معنوية إحصائية.
-

شير قيمة إحصائية إختبار داربن واتسون DW إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2- أثر الانفتاح التجاري على حساب رأس المال خلال الفترة (1990-2013)

جاءت نتائج تقدير هذا النموذج كما يلي :

$$CapA = -4552 + 84.643\ open - 8.681\ exchange$$
$$(-1.509)\quad (1.193)\quad (-2.13)$$

$$R2=7.70\%\quad F=0.870\quad DW=0.928\quad N=24\quad \bar{R}^2 = -1.10$$

- إن معامل التحديد يكشف على أن $^2 = 7.7\%$ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع مفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة والباقي 92.3% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا دليل على أن الانفتاح التجاري وسعر الصرف له دور ضعيف جدا في تفسير التقلبات الحادثة في قيمة حساب رأس المال.
- بلغت قيمة اختبار فيشر المحوسبة $F_{cal} = 0.870$ في حين بلغت القيمة الجدولية $F_{tab} = 3.47$، ومنه نقبل الفرضية 0 أي أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 7.70\%$ هي قيمة غير موضوعية ولا تصلح كمقياس للتقدير فاعلية جودة التمثيل ومنه نرفض نموذج الدراسة وأن هذه المتغيرات المستقلة لا تؤثر على المتغير التابع.

3- أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2013)

بالنسبة لتقدير النموذج الخاص بميزان المفوعات ككل فجاءت نتائجه كما يلي:

BP = -25529 +614. 645 open − 37. 730 exchange
(-4. 089) (4. 187) (0. 446) Tcal:
R2=58. 3% N=24 $\overline{R}^2 = 54.3\%$ F=14. 657 Dw=1. 85

تشير نتائج التقدير إلى ما يلي:

- إن ما مقداره 58.3% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات مفسرة بواسطة الانفتاح التجاري و سعر الصرف، والباقي 41.7% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا دليل على أن المتغيرين المستقلين لهما دور كبير في تفسير التقلبات الحادثة في قيمة ميزان المدفوعات.
- نلاحظ من نتائج التقدير أيضاً أن القيمة المحتسبة بلغت $_{cal} = 14.675$ في حين بلغت القيمة الجدولية $F_{tab} = 3.47$ ومنه فإن نتيجة الاختبار هي رفض الفرضية H_0 أي أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 58.3\%$ هي قيمة موضوعية وتصلح كمقياس للتقدير فاعلية جودة التمثيل ومنه قبول نموذج الدراسة وهناك على الأقل متغير مستقل من المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع المعبر عن أثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف على ميزان المدفوعات.
- بالنسبة للمعامل المتغير الثابت B_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 4.089$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_0

يساوي 0.01 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة 1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_0 لها معنوية إحصائية.

- بالنسبة للمعامل الانفتاح التجاري B_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 4.187$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_1 يساوي 0.00 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_1 لها معنوية احصائية.
- بالنسبة للمعامل سعر الصرف B_2 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 > T_{cal} = 0.446$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_2 يساوي 0.66 أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية البديلة 1 ونقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_2 ليس لها معنوية إحصائية.
- قيمة داربن واتسون المحسوبة في النموذج تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

خامسا: خاتمة

إن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كان له أثر متباين على مختلف بنود ميزان المدفوعات، فهو ذو أثر مُوجب و معنوي على الميزان التجاري، بينما ليس له تأثير على ميزان حساب رأس المال، ولعل الأثر الايجابي يُعزى لتغير الهيكل السلعي لصادرات والواردات الجزائرية، ولكن بالشكل الذي لا يخدم الاقتصاد الوطني نتيجة أن أغلب الصادرات الجزائرية ريعية مما يؤدي إلى استنزاف للعملة الصعبة، وعلى هذا الاساس نقترح التوصيات التالي:

- ✓ ضرورة التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري بوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك بالاستغلال الفوائض المالية المتاحة لإحداث تنمية حقيقية.
- ✓ ضرورة مراعاة التدرج والتوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة انفتاح.
- ✓ ضرورة الانفتاح التجاري في الجزائر وبشكل متوازن والذي لا يعتمد فقط على قطاع المحروقات من خلال توجيه الإيرادات النفطية إلى الاستثمار المنتج مما سيزيد في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجه نحو التصدير والتقليل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان التجارة.

- ✓ ضرورة وضع نظام لصرف أكثر مرونة لمواجهة امتصاص الآثار المحتملة لصدمات أو الأزمات في المستقبل حتى لا يتسبب في إحداث ضغوطات أكبر لتعديل سعر الصرف وتقلل من إمكانية تمويل الحساب الجاري من الخارج، أو تطبيق سياسات أكثر تشددا في إدارة الطلب الكلي.

الملاحق:

الملحق الأول:

الجدول رقم (01) : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2013-1990).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري	حساب رأس المال	الميزان الكلي	سعر الصرف	الناتج المحلي الخام	درجة الانفتاح%
1990	12964	8786	4178	1570-	1710-	9	62046	35.05
1991	12330	6862	5468	1890-	260	18.50	45716	41.98
1992	11510	8310	3200	100-	549-	21.80	48034	41.26
1993	10410	7990	-6949	830-	1147-	23.40	49947	36.83
1994	8890	9150	260-	2540-	5135-	35.10	42543	42.40
1995	1025	10100	9075-	4050-	7010-	47.60	41765	63 .26
1996	13210	9090	4120	3350-	1934-	54.70	46942	50 .47
1997	13820	8130	5690	2290-	2240	57.70	48200	53 .45
1998	10140	8630	1510	830-	260-	58.80	48300	36 .38
1999	12320	8960	3360	2400-	540-	66.66	48600	21.15
2000	21650	9350	12300	1360-	9020	75.30	54793	57 .56
2001	19090	9480	9610	870-	7720	77.30	54710	52.22
2002	18720	12010	6710	870-	7720	79.70	56760	54.14
2003	24460	13320	11140	710-	4840	77.40	67864	67 .55
2004	32220	17950	14270	1370-	8820	76.30	85333	38.87
2005	46380	19570	26810	4808-	16183	74.20	103066	63.98
2006	54740	20680	34060	10134	16828	72.64	117220	64.34
2007	60590	26350	34240	765-	29364	69.29	135630	64.10
2008	78590	38013	40577	5720	36809	64.58	171020	68.18
2009	45186	37388	7798	6031	3759	72.64	138130	59.77
2010	57090	38792	18298	4424	15303	74.39	161950	59.20
2011	72780	44767	28012	2726	20230	72.94	197450	59.53
2012	71806	51569	20237	352-	12136	77.54	206395	59.77
2013	64378	55066	9316	623-	134-	78.65	210184	56.82

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، والتقارير السنوية لصندوق النقد العربي وبنك الجزائر.

الاحالات و المراجع المعتمدة:

1 - Sébastian edwards, "**Openness Trade libéralisation and growth developing countries",** journal of economic littérature, london, 1993, p :1367.

2 - ناجي التواتي،" **السياسات التنظيمية للقطاع الخدمات"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001، ص 04، على الموقع: www.arab.ori-org/cour/bdf تاريخ الاطلاع: 2016/07/09.

*- أحمد فاروق غنيم، أستاذ خبير بشؤون التجارة الخارجية بجامعة القاهرة وتعريفه للانفتاح التجاري من التعاريف الرسمية والأكاديمية بحكم إسهاماته الكبيرة في مجال السياسة التجارية.

3 - عزة فؤاد نصر إسماعيل، **" أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي"**، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة 2005، ص 12.

4 - خالد محمد السواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج، الأردن 2005، ص ص281-282.

5 - محمد خالد السواعي، **" التجارة والتنمية"**، المرجع السابق ، ص 283.

6 - صندوق النقد الدولي، **"دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"**، الطبعة السادسة، 2009، ص 09.

7 - دريس رشيد، "**انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص ص24-31.

**- نادي باريس ومناقشته لديون العمومية، تأسس هذا النادي في سنة 1956 ونشأ بمدينه باريس لكونها مكان اجتماعات وإن لم تكن بالضرورة، يرأسها أكبر مسئولي الخزينة العمومية وهي خاصة بإعادة جدولة الديون العمومية الرسمية، مضافا إليها الديون التي تضمنها الحكومة أو التابعة للمؤسسات المالية الدولية.

***- نادي لندن ومناقشته للديون الخاصة تم تأسيسه في سنة 1976 له نفس مهام نادي باريس، لكنه يقوم بإعادة جدولة القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية، وعادة ما تجري بمدينة لندن ويشترط أن يكون التسديد للفوائد المستحقة قبل اتفاق إعادة الجدولة.

8 - دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-31.

9 - سمية زيرار وآخرون، **"أثر سياسية سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2004"**، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 36، العدد2، 2009، ص 363.